A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/53/L.55
27 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩١ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد أوديك أغونا (أوغندا) استنادا إلى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/53/L.4

الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة على البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٥٢/١٨٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ المعنون "التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية"، وكذلك البلاغ الوزاري بشأن الوصول إلى الأسواق الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨،

وإذ تعيد أيضا تأكيد أن التدفقات المالية العالمية، في سياق العولمة المالية، قد أتاحت للحكومات، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمجتمع الدولي عموما، فرصا وتحديات جديدة، وينبغي لها أن تشكل عنصرا بالغ الأهمية من عناصر الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ تضع في اعتبارها الدور الحيوي الذي يقوم به التمويل من أجل التنمية لصالح التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وإذ تشدد على أهمية توفير الموارد المالية الكافية من أجل التنمية،

271198 271198 98-37438

وإذ تدرك المزايا المترتبة على زيادة تكامل الأسواق العالمية والدور الهام الذي تقوم به التدفقات المالية لرؤوس الأموال في تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الاتجاه المتدهور عموما للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تعد موردا خارجيا هاما لتمويل التنمية وتعد مصدرا هاما لدعم جهود البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، لإيجاد بيئة مؤاتية للقضاء على الفقر ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة حيثما تكون تدفقات رؤوس الأموال الخاصة غير كافية أو غير متاحة،

وإذ تأسف لأن الأزمة الراهنة في الأسواق المالية التي اتسمت بعدة أمور منها التدفقات الهائلة والمفاجئة لرأس المال من البلدان المتأثرة، والانخفاض الحاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية وبعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، قد أسفرت عن انتشار أسعار أعلى للفائدة، مما أدى إلى تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي،

وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان المتأثرة بالأزمة لاستعادة الاستقرار المالي والاقتصادي، ولتخفيف الوقع الاجتماعي للأزمة ولوضع اقتصادها على مسار الانتعاش، وفي هذا الصدد، إذ ترحب أيضا بالدعم المستمر المقدم إلى البلدان المتأثرة من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف،

وإذ تعرب عن بالغ القلق لأن الأزمة المالية الدولية قد اكتسبت أبعادا مقلقة للغاية، مما يشكل خطرا يهدد التنمية الاقتصادية العالمية، ويمكن إذا ما سمح لها بالاستمرار، أن يسفر الاضطراب المالي عن نكسات كبيرة للاقتصاد العالمي، وخصوصا للتقدم الذي سبق أن أنجزه معظم البلدان النامية في التسعينات،

وإذ تعرب عن القلق أيضا إزاء الآثار السلبية للأزمة المالية على التجارة الدولية، ولا سيما الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية وما له من تأثيرات سلبية على توقعات التنمية في البلدان النامية وبعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وإذ تؤكد على أن إبقاء جميع الأسواق مفتوحة وفقا لقواعد التجارة المتعددة الأطراف، والحفاظ على النمو المستمر في التجارة العالمية، هما عنصران رئيسيان في التغلب على الأزمة، وفي هذا الصدد، فإنها ترفض استخدام أي من التدابير الحمائية،

وإذ تعرب عن قلقها لأن الأزمة المالية أثرت أيضا بصورة خطيرة على توقعات النمو والتنمية في أقل البلدان نموا،

وإذ تدرك أن الأزمة الراهنة قد أظهرت مواطن الضعف في النظام المالي الدولي والحاجة الماسة إلى العمل على نطاق واسع من أجل إدخال إصلاحات لخلق نظام مالي دولي معزز بهدف تمكينه من التصدي بطريقة أكثر فعالية وأنسب من حيث التوقيت للتحديات التي يفرضها التكامل المالي العالمي،

وإذ ترحب بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، المعقود في نيويورك في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وانعقاد اجتماع "برنامج التبادل" التابع للبنك الدولي، مع وفد من سفراء الأمم المتحدة برئاسة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمعقود في واشنطون العاصمة يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "التدفقات المالية العالمية وأثرها على البلدان النامية: مجابهة مسألة التقلبات السريعة" و "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٨" و "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨"؛

٢ - تؤكد أهمية وجود بيئة دولية مؤاتية وأن تبذل جميع البلدان والمؤسسات جهودا تعاونية قوية لدعم البلدان المنكوبة بالأزمات، وأن تحول دون زيادة انتشارها، وتطلب من جميع البلدان، ولا سيما البلدان الصناعية الرئيسية التي لها ثقل كبير في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي أن تعتمد وتنفذ سياسات من شأنها أن تفضي إلى النمو الاقتصادي وتعزيز تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي للبلدان المتأثرة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة حرجة؛

٣ - تؤكد أيضا أهمية السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهادفة إلى تعزيز الطاقات المؤسسية والإطارات التنظيمية، وخصوصا النظم الرقابية والإشرافية للقطاعات المالية والمصرفية المحلية؛

٤ - تؤكد أنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تكفل، فيما تقدمه من مشورة وتوجيهات متعلقة بالسياسات في سياق برنامج عمليات التكيف والأزمات المالية، أن تكون هذه المشورة والتوجيهات مستجيبة للظروف المحددة للبلدان المعنية وللاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، وأن تعمل في سبيل تحقيق أفضل النتائج الممكنة للاقتصادات المعنية؛

٥ - وإذ تدرك أيضا أهمية التعجيل بتوقعات النمو والتنمية في أقل البلدان نموا، التي لا تزال تشكل أفقر البلدان وأكثر القطاعات ضعفا في المجتمع الدولي، وتطلب من شركاء التنمية مواصلة الجهود التي تبذلها من أجل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ومواصلة جهودها من أجل تخفيف عبء الدين على نطاق كبير، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتقديم الدعم فيما يتعلق بتحسين موازين المدفوعات؛

٦ - تؤكد ضرورة إقامة حوار متواصل وبنّاء في المنابر المناسبة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن مسائل تتصل بتعزيز وإصلاح النظام المالي الدولي؛

٧ - تؤكد أيضا ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي العمل معا في صوغ نهج عالمي إزاء الأزمة المالية، وفي هذا الصدد، فإنها ترحب بالجهود المضطلع بها لزيادة تعزيز التعاون والتضافر بين منظومة

الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمة التجارة العالمية وسائر المؤسسات الاقتصادية الدولية ذات الصلة في مجالات الأهداف المشتركة والمتكاملة؛

٨ - تشدد أيضا على أهمية فتح حوار رفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، وتدعو الأمين العام إلى زيادة تدعيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنظيم الحوار الرفيع المستوى في عام ١٩٩٩ وفقا للقرار ٢٢٧/٥٠؛

٩ - تسلّم بضرورة تحسين قدرات وطرائق المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بالحيلولة دون وقوع الأزمات المالية الدولية، ومجابهة وحل هذه الأزمات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب؛

١٠ - تؤكد أهمية تعزيز التعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجالات محددة حيث تمس الحاجة إلى التعاون، مثل القطاع المالي، مع التسليم في الوقت نفسه بالولايات المحددة المناطة بالمؤسستين، وتؤكد أيضا ضرورة أن تراعي المؤسسات التي تعالج الأزمات المالية الهدف العام الشامل المتمثل في تيسير التنمية الطويلة الأجل؛

١١ - تؤكد ضرورة منح صندوق النقد الدولي الموارد الكافية لتوفير التمويل الطارئ للبلدان المتأثرة بالأزمات المالية الناجمة عن عدة أمور، من بينها التقلبات السريعة في تدفقات رؤوس الأموال الدولية. وفي هذا الصدد، فإنها تؤكد أيضا أهمية السياسات الاقتصادية الكلية السليمة والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية والإطارات التنظيمية؛

١٢ - تشدد أيضا على ضرورة تدعيم النظم المالية الدولية والوطنية عن طريق مزيد من المراقبة الوطنية والإقليمية والدولية الفعالة للقطاعين العام والخاص معا، والقائمة على تحسين توفر المعلومات وشفافيتها، فضلا عن تعزيز دور صندوق النقد الدولي في هذا المضمار، وتعاون البنك الدولي بتقديم المساعدة التقنية وبناء الطاقات في هذا الشأن؛

١٣ - تدعو صندوق النقد الدولي والهيئات التنظيمية الدولية ذات الصلة إلى النظر، بأسرع وقت مستطاع، في تدابير إضافية للرقابة والكشف عن المعلومات لضمان المزيد من شفافية المشاركين في الأسواق المالية، بما في ذلك مؤسسات الاستثمار الدولية، وخاصة تلك التي لها عمليات كبيرة النفوذ؛

١٤ - تشجع اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي والمنابر الأخرى المختصة على التعجيل بالأعمال ذات الصلة بزيادة مشاركة القطاع الخاص في العمل على الحيلولة دون وقوع الأزمات المالية وعلى حلها؛

١٥ - تشدد على أن عملية فتح حسابات رؤوس الأموال يجب أن تتم بطريقة منظمة وتدريجية وجيدة التسلسل، وأن تواكب تعزيز قدرة البلدان على تحمل ما ينجم عنها من آثار، وتؤكد على الأهمية الحاسمة في هذا الصدد لوجود نظم مالية داخلية متينة ووجود إطار متدبر فعّال، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والهيئات التنظيمية الدولية ذات الصلة إلى المساهمة في هذه العملية؛

١٦ - تطلب من المجتمع الدولي مواصلة الجهود على الصعيدين الوطني والدولي، وعلى كل من المستوى الحكومي الدولي والمشترك بين الوكالات، من أجل المساهمة في التقليل إلى أدنى حد من التقلب الزائد عن الحد في سرعة التدفقات المالية العالمية، وفي تحقيق توزيع أكثر عدلا لتكاليف عمليات التكيف النظمية بين القطاعين العام والخاص؛

١٧ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى تيسير إقامة حوار بين العناصر الفاعلة ذات الصلة لغرض النظر في إمكانية وضع إطار تنظيمي لتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل والتجارة في العملات؛

١٨ - تعترف بأن الحاجة إلى تعبئة الموارد من أجل أهداف من قبيل القضاء على الفقر، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والتعليم، ينبغي أن تكون من بين أهم المسائل التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها في أعقاب العولمة؛

١٩ - ترحب بالجهود التي يبذلها البنك الدولي لمساعدة الحكومات على التصدي للآثار الاجتماعية للأزمات، بما في ذلك تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لأشد الفئات ضعفا؛

٢٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يضطلع، بالتعاون الوثيق مع جميع الكيانات المختصة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، في حدود الولايات القائمة المناطة بكل منها، وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز، بتحليل الاتجاه الراهن في التدفقات المالية العالمية، وبعرض طرائق لتحسين القدرات في مجال منع نشوب وانتشار الأزمات المالية والإنذار المبكر بها في الوقت المناسب، وباتخاذ منظور شامل وطويل الأجل، مع الاستجابة في الوقت ذاته لتحديات التنمية وحماية الفئات الاجتماعية الأشد ضعفا؛

٢١ - تطلب أيضا إلى الأمين العام، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز والأونكتاد، إن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين بشأن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -